



نقابة الصرافين في لبنان
Syndicate of Money Changers in Lebanon

بيان لنقابة الصرافين في لبنان الثلاثاء ٢٠٢٠/٣/١٠

حول إجتماع وفد النقابة برئاسة النقيب محمود مراد مع سعادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة

إجتمعت الهيئة الإدارية لنقابة الصرافين في لبنان برئاسة النقيب محمود مراد بسعادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في مقر الحاكمية، حيث شارك في الإجتماع المدعي العام المالي القاضي الدكتور علي إبراهيم ورئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود.

وقد شدّد الحاكم رياض سلامة خلال الإجتماع على ضرورة تطبيق التعميم الجديد رقم ٥٤٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٦ الذي يطالب الصرافين بالتقيّد بحدّ أقصى لسعر شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة اللبنانية، وألاّ يتعدّى نسبة 30% من السعر الذي يحدّده مصرف لبنان في تعامله مع المصارف، وألاّ تخرج الهوامش المعتمدة بين البيع والشراء عن العادات المألوفة، وبشرط عدم التوقف عن القيام بعمليات الصرافة بكافة أنواعها بحيث تبقى حركة هذه العمليات متماشية مع نمط النشاط الذي درجت على القيام به خلال السنتين السابقتين (٢٠١٨-٢٠١٩) تحت طائلة تعرّض الصرافين للشطب من لائحة مؤسسات الصيرفة.

من جهته، شدّد القاضي علي إبراهيم على ضرورة معالجة موضوع الصرافين غير المرخّص لهم، معلناً عن سلسلة إجراءات لجمعهم إفساحاً بالمجال أمام مهنة الصيرفة الشرعية لضمان استمرارية تطبيق التعميم والحفاظ على الأمن الاجتماعي المتوخى منه.

أشار رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود أنه وبعد مقارنة الأرقام المقدّمة من قبل الصرافين أنفسهم، يتبيّن أن حجم السوق لم يتغير منذ أن كان سعر الدولار الأمريكي بحدود ١٧٠٠ ل.ل. للدولار الواحد، ممّا يعني أنّ الاستمرار بشراء الدولار الأميركي بأسعار تفوق تلك المحدّدة بالتعميم المذكور أعلاه، سيؤدّي حتماً إلى تضخّم في أسعار السلع وهذا ما قد يؤدّي المواطن والوطن، وهذا لن يسمح به مصرف لبنان.

وكان التّجاوب كبيراً من قبل أعضاء نقابة الصّرافين في لبنان للوقوف صفّاً واحداً لمواجهة التّحدّيات، معتبرين أنّ التزام الصّرافين المرخّصين أمراً حتمياً، في حين أنّ عمل الصّرافين غير المرخّصين من قبل مصرف لبنان هو من مسؤوليّة الدّولة والأجهزة الأمنيّة.

في المحصّلة، أجمع الحاضرون على أهميّة تضافر جهود كافّة الأطراف المعنيّة لتطبيق التعميم المذكور.

أبدى رئيس نقابة الصرافين في لبنان محمود مراد إرتياحه للإجتماع مع سعادة الحاكم رياض سلامة، الذي إستمر لنحو ساعة، وقد تناول المجتمعون خلاله الهواجس التي تلاحق الصرافين المرخص لهم، وتنعكس سلباً على أعمالهم وسمعة مهنتهم. كما جرى استعراض الأزمة التي يشهدها لبنان وانعكاسها على الوضع المالي والاقتصادي والحلول التي تسعى إليها الدولة اللبنانية بكامل أجهزتها.

وخلّص النقيب مراد إلى أنّنا في نقابة الصرافين في لبنان واثقون بأننا سنخرج من هذه الأزمة لما فيه مصلحة المواطنين والإقتصاد، وخروج لبنان معافى من كل الأزمات الراهنة.